

Distr.: General
14 February 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية والعشرون

فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل المستجدة

والتدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجابهة الجريمة بكل أشكالها ومظاهرها

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/١٩، المعنون "تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجابهة الجريمة بكل أشكالها ومظاهرها". وهو يقدّم لمحة عامة عن الجهود المبذولة من أجل تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات رئيسية، من بينها الشراكات الرامية إلى مجابهة الاتجار بالأشخاص، وفقاً لقرار اللجنة ٣/٢٠.

أولاً - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/١٩، المعنون "تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجابهة الجريمة بكل أشكالها ومظاهرها". وفي هذا

* E/CN.15/2012/1

100412 V.12-50781 (A)



القرار طلبت اللجنة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يحدّد، بإرشاد من الدول الأعضاء، المجالات ذات الأولوية لتلك الشراكات التي تتطلب تعزيزاً ضمن إطار المكتب، وأن يسعى جاهداً لإشراك القطاع الخاص في أنشطته وأن يُوافي الدول الأعضاء بانتظام بمعلومات عن اشتراكه مع القطاع الخاص وعما يتصل بذلك من إجراءات ونتائج.

٢- وشدّدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٦٦ المعنون "نحو إقامة شراكات عالمية" على أهمية مساهمة الشراكات الطوعية في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأقرّت بالدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في التنمية؛ وأقرّت أيضاً بضرورة المساءلة الفعّالة والشفافية لدى تنفيذ الأمم المتحدة لتلك الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٣- وقد حقّق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقدّماً في تقوية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لمجابهة الجريمة وفقاً للقرارات المذكورة أعلاه. وحدثت تطوّرات هامة فيما يتصل بالشراكات في مجالات منع الجريمة، والمبادرات الرامية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والإجراءات الرامية لمكافحة الفساد والتدابير الرامية للتصدي للجرائم الإلكترونية.

ثانياً- الشراكات الرامية لمنع الجريمة

٤- جرت تقوية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال منع الجريمة، وذلك في سياق اجتماع فريق الخبراء المعني بالخدمات الأمنية المدنية الخاصة، الذي عُقد في فيينا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٢/١٨. وكان من بين الحاضرين في الاجتماع ١٢ خبيراً من القطاع الخاص و٥ خبراء أكاديميين. واعتمد فريق الخبراء مسودة توصيات أولية لتنظر فيها اللجنة، وهي تتعلق بتعريف الخدمات الأمنية المدنية الخاصة، ومراقبتها وتنظيمها من قبل الدولة، ومساهمتها في منع الجريمة وسلامة المجتمع.

ثالثاً- الشراكات الرامية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

٥- يتزايد استعداد الأوساط التجارية للانضمام إلى جهود مكافحة كارثة الاتجار بالأشخاص التي ابتلي بها العالم على نحو متنامٍ. وتتضمّن المبادرات الهامة المتخذة في هذا الصدد اعتماد أعضاء الأوساط التجارية في عام ٢٠٠٦ لـ "مبادئ أثينا الأخلاقية". وقد رحّبت تلك المبادرة بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالاستفادة

من الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعزمت على تنفيذ تلك المبادئ على الصعيد الدولي باعتبارها وسيلة إضافية لتعزيز الجهود من أجل الحدّ على انتهاج سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاتجار بالأشخاص.

٦- وإثر تلك الجهود التي بذلتها الدوائر التجارية، يواصل المكتب تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وذلك نزولاً على طلب اللجنة في قرارها ٣/٢٠. وتمثل الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء من الشركات الخاصة وسائر أصحاب المصلحة فرصاً لإذكاء الوعي بالاتجار بالأشخاص وجمع الأموال اللازمة لأنشطة التصدي لهذا الاتجار.

ألف- صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

٧- يمكن لمشاركة القطاع الخاص أن تساعد في دعم الضحايا عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. والواقع أنّ الجمعية العامة، باعتمادها لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي نصّت على إنشاء الصندوق الاستثماري (قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٤، المرفق)، شجّعت الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساهمات طوعية وسير مصادر التمويل الإضافية، بما في ذلك التماس مساهمات القطاع الخاص. بيد أن هدف التمويل بمبلغ قيمته ١.٣ مليون دولار للعام الأول من تشغيل الصندوق الاستثماري لم يتحقّق. وسيلزم اتباع نهج استراتيجي أفضل لجمع الأموال باستهداف شركات القطاع الخاص من أجل التمكن من مواصلة تشغيل الصندوق الاستثماري وفقاً لولايته.

٨- وقد أقام المكتب شراكات مع شركات تملك علامات تجارية فاحرة في مجال الملابس وكماليات الزينة الحديثة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وبدأت شركتنا "بولاه لندن" و"بيكس أند ستراوس" بالترويج لحملة القلب الأزرق التي أطلقها المكتب، وبدعم أنشطة مكافحة الاتجار التي ينفّذها المكتب عن طريق تصميم سلع تحمل شعار القلب الأزرق. ويعمل المكتب مع هاتين الشركتين من أجل صياغة نص مصاحب لهذا الشعار ووضع نهج فعّال لمساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص.

٩- وتعتزم خطط المستقبل إقامة شراكات مماثلة مع شركات أخرى من القطاع الخاص. وفي ظل مراعاة المنافع والمخاطر المتصلة بأنشطة الشراكات، يولى الاعتبار الواجب لمسألة

الحرص على أن تكفل جميع شركات القطاع الخاص صون العلامات التجارية وتحقيق أهداف المكتب التنظيمية والالتزام بمبدأ عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاتجار بالأشخاص.

باء- المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر

١٠- في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، يعمل المكتب بالتعاون مع شتى الشركاء من القطاع الخاص على مكافحة الاتجار بالأشخاص. ويهدف تعاونهم مع الخطوط الجوية القطرية وشركة مايكروسوفت وفنادق هيلتون إلى نشر معلومات عن الاتجار بالأشخاص على زبائن الشركات وموظفيها. ويتلقى الموظفون تدريباً يتلاءم مع الأعمال التجارية الأساسية لشركائهم على يد مدربين من ذوي الخبرة في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتعزز الشركات أيضاً توظيف عدد من سبق لهم أن كانوا ضحايا الاتجار بالأشخاص. وستطلق حملة مشتركة بين الخطوط الجوية القطرية والمبادرة العالمية في وقت مبكر من عام ٢٠١٢، وستتضمن الحملة توزيع منشورات في رحلات جوية تقصد أكثر من ١٨٠ جهة في العالم أجمع، فضلاً عن تدريب الموظفين في هذا الصدد.

١١- وسيجري في إطار التعاون بين مزود خدمات الاتصال "ديجيسل" والمبادرة العالمية تنفيذ مشروعين رائدين في هايتي وباراغواي الجديدة؛ حيث سينشأ خط مجاني للاتصال الهاتفي المباشر يستخدمه ضحايا الاتجار بالبشر، كما سيُدرّب موظفو "ديجيسل". ويرجّح أن يمتد التعاون مع "ديجيسل" إلى ٣٥ بلداً من جميع أنحاء العالم تُقدّم الشركة خدماتها فيها.

١٢- وفي جزر البهاما، وافقت شركة "وندي" للوجبات السريعة على تصميم أوراق صوانٍ تحمل معلومات عن الاتجار بالبشر. وهي تعزز أيضاً تمويل خط هاتفي محلي مباشر مخصّص لضحايا الاتجار بالأشخاص لمدة شهر واحد من أجل التوعية بهذه المسألة ومساعدة الأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بهم.

١٣- ومن المبادرات المهمة الأخرى جائزة قيادات دوائر الأعمال المناهضة للاتجار بالبشر، التي أطلقتها في عام ٢٠٠٨، المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر ومبادرة الاتفاق العالمي وحملة أوقفوا الاتجار بالبشر الآن. وصممت الجائزة للإقرار بالالتزام قيادات دوائر الأعمال وإبداعهم وقيادتهم في مكافحة الرق في العصر الحديث. ونُظّم أول احتفال لتقديم الجائزة في حفل الأقصر الدولي "أوقفوا الاتجار بالبشر الآن: إنفاذ بروتوكول الأمم المتحدة"، الذي نظّمته مصر بالتعاون مع المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر في الأقصر، مصر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بحضور هيئة تحكيم دولية ورئيس مشارك لشركة مجوهرات "شوبارد" السويسرية، مصممة الجائزة. وكان أوائل الحاصلين على الجائزة هم كريستوفر ديفيس (شركة

بودي شوب إنترناشونال) وماريلين كارلسون نيلسون (شركات كارلسون) وروبرت ريغي- هول (شركة ليكسيس نيكسيس). وقد فُتحت الدعوة الآن أمام جميع الأعمال التجارية لتقديم الترشيحات المقترحة لدورة الجائزة ٢٠١١-٢٠١٢.

١٤- وأُعدت أول دورة للتعليم الإلكتروني بشأن الاتجار بالبشر مخصصة لاستخدام القطاع الخاص، وذلك في إطار الشراكة بين المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وشركة مايكروسوفت وحملة أوقفوا الاتجار بالبشر الآن.^(١) وترمي الدورة إلى مساعدة المؤسسات على فهم ما هو الاتجار بالأشخاص ومعرفة مدى خطورته على أعمالها التجارية، مع الإشارة إلى الإجراءات التي يمكنها اتخاذها لمعالجة ذلك الخطر. وقد بدأت بالفعل بعض الشركات ذات العلامات التجارية المعروفة مثل نايكي وزيروكس وجونز وترفلبورت بتدريب موظفيها باستخدام دورة التعلم الإلكتروني.

رابعاً- مكافحة الفساد

١٥- وفقاً للمبدأ العاشر من مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ينبغي للدوائر التجارية أن تعمل على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة. وقد نفذ المكتب عدداً من أنشطة الترويج لهذا المبدأ بالتعاون مع القطاع الخاص. وواصل المكتب مشاركته في أعمال الفريق العامل المعني بالمبدأ العاشر، الذي عقد اجتماعيه الثامن والتاسع في كل من كوبنهاغن في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، ومراكش، المغرب، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على التوالي. وأطلق المكتب أداة للتعلم الإلكتروني موجهة للقطاع الخاص، وهي تركز على المبدأ العاشر واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.^(٢) وسيسشارك المكتب في استضافة اجتماع جهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص لعام ٢٠١٢ حول موضوع "تعزيز شراكات الأمم المتحدة مع القطاع الخاص"، الذي سيعقد في فيينا يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

١٦- وأنشأ المكتب في عام ٢٠١١ شراكات مع كيانات من القطاع الخاص وأطلق عدة مشاريع ترمي إلى تشجيع الفاعلين العاملين في الدوائر التجارية على تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. وتتولى مبادرة "سيمنس" للنزاهة تمويل ثلاثة مشاريع لمكافحة الفساد الغرض منها تقليص احتمالات التعرض للفساد في نظم المشتريات العامة، وإيجاد نظم للحوافز القانونية من أجل تشجيع نزاهة الشركات وتعاونها، بما في ذلك التبليغ بشأن حالات الفساد

(١) متاحة على موقع www.ungift.org/knowledgehub/en/tools/elearning-tool-for-the-private-sector.html.

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

الداخلية، وتنقيف الأجيال الحاضرة والمقبلة من قيادات الدوائر التجارية والقيادات العامة بشأن الاتفاقية.

١٧- وتشكل الأدلة والمبادئ التوجيهية الموجهة للقطاع الخاص عنصراً رئيسياً آخرَ ضمن أنشطة مكافحة الفساد التي يضطلع بها المكتب. وقد بدأ المكتب، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، في صياغة دليل عملي للدوائر التجارية، الغرض منه الجمع بين المبادئ التوجيهية والمواد ذات الصلة التي تتناول امتثال القطاع الخاص لمبادئ مكافحة الفساد. كما أطلق المكتب مشروعاً لاستبانة الممارسات الجيدة الرامية لمنع الفساد في تنظيم الأحداث العامة الكبرى.

١٨- وأتاحت عدّة مؤتمرات وأحداث أخرى فرصاً لمواصلة تقوية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في مكافحة الفساد. وأثناء الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نظم المكتب، بالاشتراك مع كل من مؤسسة الشفافية الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي وغرفة التجارة الدولية ومبادرة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي، محفلاً رفيع المستوى حول التنافس العالمي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وشارك المكتب في الاجتماع السنوي للمحفل الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وشارك أيضاً في اجتماع عام ٢٠١١ للمنتدى الاقتصادي العالمي بشأن أوروبا وآسيا الوسطى. وفي عام ٢٠١١، شارك المكتب في رعاية وفي أعمال مؤتمر "تضافر جهود أوساط الأعمال والحكومات في مجموعة العشرين من أجل مكافحة الفساد"، الذي تعاونت على تنظيمه مجموعة العشرين برئاسة فرنسا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

خامساً- الجرائم الإلكترونية

١٩- ستراعى المعلومات الواردة من القطاع الخاص لدى إعداد الدراسة الشاملة لمشكلة الجريمة الإلكترونية والاستجابة لمقتضياتها التي طالبت بإعدادها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٠/٦٥. ووفقاً لمنهجية إجراء الدراسة الشاملة للجريمة الإلكترونية التي وافق عليها فريق الخبراء المعني بها في اجتماعه الأول، المعقود في فيينا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعدّ المكتب استبياناً موجّهاً لمقدمي الخدمات ولعموم منظمات القطاع الخاص. ونُشر الاستبيان على القطاع الخاص بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات. وستستخدم الردود الواردة لضمان أن الدراسة الشاملة تعكس تحديات الجريمة الإلكترونية التي يواجهها القطاع الخاص ومواطن قوته وآراءه في هذا الصدد.